واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003م

م.مثائر سعدون محمد م.مضياء حسين سعود

جامعة ديالي

العراق

ملخص :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد العوامل المهمة في تطوير البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ومؤشرا في ذات الوقت على الانفتاح الاقتصادي للبلدان في ظل المتغيرات العالمية كالاتجاه نحو آلية السوق وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسية وزيادة حركة التدفقات المالية بين البلدان ، والعراق اليوم بأمس الحاجة إلى بناء البنية التحتية وإعادةأعمار ما دمرته الحروب في مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدمية من خلال إنشاء نظم وآليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماربوإزالة العديد من القيود والحوافز أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية ، حيث تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وحل ما يعانيه الاقتصاد العراقي من مشاكل اقتصادية واجتماعية في قطاعاته المختلفة .

Abstract :

Foreign direct investment is an important factor in the development of both developed and developing countries alike and an indication at the same time to the economic opening of the countries in the light of the global variables as the direction toward the market mechanism, the
adoption of economic reform, the integration into the global economy, the growing role of multinational companies and increasing the financial flows movement among countries. Iraq today is in need for constructing the infrastructure and reconstructing what were destroyed because of wars in various productive and service enterprises through establishing new systems and mechanisms to encourage the investment activity and remove many of the restrictions and incentives to foreign capital movement, the importance of foreign direct investment centers on being one of the most important sources of external funding of the development process and raising the economic growth rates and resolving the economic and social problems that Iraqi economy suffers from in its various sectors

مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد العوامل المؤثرة في تطوير البلدان ونموها واحد مؤشرات انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سياسة الخصخصة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات ودورها في

الاقتصاد العالمي كونها الموجه الأساس للنشاطات الاقتصادية الدولية ، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية بين مختلف البلدان ، كما يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد من خلال انعكاساته في تطوير قدرات الأفراد وتعزيز الموجودات المالية في البلد المضيف لمساهمته في زيادة عوامل الإنتاج ونقل التقنيات ورفع كفاءة ومهارات قوة العمل من خلال التدريب والتأهيل ، كذلك يعمل على زيادة الخبرات الإدارية والتنظيمية لإدارة المشروعات وإدخال برامج إنتاجية قد لا تتوافر في الاستثمارات المحلية ، فضلاً عن إيجاد حالة من الترابط لاقتصاد البلد المضيف بشبكات الإنتاج العالمية ، وتهتم البلدان العربية في جذب الاستثمارات بوصفها احد مصادر سد الفجوة بين الموارد الأجنبية والموارد المحلية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية .

والعراق اليوم بحاجة ماسة إلى بناء البنى التحتية وإعادةأعمار ما دمرته الحروب وانعاش القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة وتقادم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج إلى إعادة بناء وتحديث ، فضلاً عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها العراق والاقتصاد العراقي تحديداً وبنفس الوقت يعاني هذا الاقتصاد من الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والأعمار وصعوبة الحصول على قروض إضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد إضافيةولم يكن أمام العراق خيار آخر اذا ما أراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية سوى اللجوء إلى الاستثماراتالأجنبية لتامين الحد الأدنى من الموارد اللازمة لا عادة بناء مؤسسات وقطاعات الاقتصاد المختلفة .

وانطلاقاً من ذلك يسعى العراق إلى تشجيع دخول الاستثمارالأجنبي المباشر وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وزيادة إنتاجيته من خلال إنشاء نظم وآليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري وإزالة العديد من القيود والحواجز أمام حركة رؤوس الأموال لأجنبية ، حيث تكمن أهمية الاستثمارالأجنبي المباشر كونه أحد اهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادةالأعمار البنى التحتية وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ، يرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركاتالأجنبيةبإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وإدخالالتقنية الحديثة في الإدارة والعمل في ضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية أدارياً وفنياً

مشكلة البحث:

أن الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يطرح إشكالية كبيرة بسبب التباين بالرؤيا و الايدلوجيا و الإرث السياسي المتراكم لسنين طويلة لذلك فالبلد يواجه مشكلة في التعامل مع هذه القضية بعقل مفتوح في ضوء احتياجات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، لذلك أن أهم ما ينبغي الإشارةإليه في هذه المرحلة هو ضعف الإدارة غير الكفء في الاستغلال الأمثل لمصادر التمويل الداخلي (المحلي) في تطوير الاقتصاد العراقي ونهوض قطاعاته المختلفة ، مما تطلب البحث عن مصادر أخرى يأتي الاستثمارالأجنبي المباشر في مقدمتها .

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العراق يعاني العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد ، والتي يمكن معالجتها إذا ما استطاعت الحكومة العراقية توفير مناخ استثماري ملائم قادر على جذب الاستثماراتالأجنبية المباشرة من شانها أن تساعد على النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى جملة من الأمور التالية:

1-التعرف على كل ما يحيط بمفهوم واهميه الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI)

2-التعرف على أشكال الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI)

3-دور الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI) في تطوير قطاع النفط العراقي .

4-تسليط الضوء على اهم مضامين قانون الاستثمار الجديد رقم 13 لسنة 2006 في العراق

5-تشخيص أهم المحددات او المعوقات غير الجاذبة للاستثمارالأجنبي المباشر في العراق .

أسلوب البحث:

من أجل أثبات فرضية البحث وبغية تحقيق الأهدافالمرجوة ، فأن البحث يستند إلى الأسلوب الوصفي التحليلي للاستثمارالأجنبي المباشر وأهميته في تطوير الاقتصاد العراقي .

هيكلية البحث:

ولكي تحقق الدراسة أهدافها قسم البحث كالآتي :

أولا: مفهوم الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI) .

ثانيا: أهمية الاستثمارالأجنبيالمباشر(FDI) .

ثالثا: أشكال الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI) .

رابعا: الاستثمارالأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003 .

خامسا: محددات ومعوقات غير الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق .

أولا: مفهوم الاستثمارالأجنبي المباشر(FDI)

الاستثمار في اللغة :- من ثمر والثمر هو الزيادة والنماء ، فيستثمر معناه ينمي أو يزيد ، والنماء عادة يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات .

الأجنبي :- وفقاً لمفهوم قوانين الجنسية هو من لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه ، أي أنه شخص سواء كان طبيعي أو معنوي ويقيم أو له محل إقامة بدولة لا يتمتع بجنسيتها وغالباً ما يسمى وافد (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،1997: 177).

المفهوم الاقتصادي :- يعرف الاستثمار بانه تيار من الأنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل (المصانع، الآلات، الطرق، المنازل) أو أضافة إلى المخزون مثل (الموارد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية) خلال مدة زمنية معينة (صقر، 1983: 228) وبالمفهوم الماركسي فأن الاستثمار هو ذلك الجزء المتراكم من الدخل القومي الذي يتيح لكنه لا يستهلك خلال السنة المعنية(فيلتشنيسكي،1973: 71) .

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات رأس المال من قبل المستثمرين المباشرين (رأس المال المستثمر) Equity Capital والعوائد المعاد استثمارهاReinvested Earningsإضافة للاقتراض الصافي للمشروع Intra Company Loans ، كما يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر على جانبين رئيسين ، جانب مالي يمثل تدفق رؤوس الأموال و انتقالها من بلد لآخر ، وجانب تنموي يعبر عنه بانتقال الموارد الإنتاجية والتقنية إلى البلد المضيف (sbongh ,1985,p31) .

وللاستثمار الأجنبي تعريفات متعددة وذلك لتعدد مصادره وأشكاله وآثاره في الأقطار المضيفة له ولكن للاختصار نكتفي بطرح تعريفات لمؤسسات ومنظمات متخصصة ذات علاقة بموضوع الاستثمار، يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر(Foreign direct in vestment) ذلك النوع من الاستثمار الذي يحدث حينما يقوم مستثمر مستقر في البلد الأم بامتلاك أصل أو موجود في البلد المستقل مع إدارة ذلك الأصل وهذا يعني رأس المال للتصدير والذي يختلف عن تدفق رأس المال للتمويل والاقتراض أو ما يسمى بـ (الاستثمار في حوفظ الأوراق المالية ، (غير مباشر)Foreign Portfolio investment-حيث يشير إلى قيام مستثمر مستقل في البلد الأم بشراء أسهم وسندات صادرة في البلد المستقل دون أن يرافق ذلك قيام المستثمر بإدارة الأصول التي امتلك أسهمها فيها (عبد الحسين، 1998: 8) .

وتعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:- الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات طويلة الآجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية في الإدارة و اتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس المال المشروع الاستثماري (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997: 9).

أما منظمة التجارة العالمية (W T O) :- ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مستقر مقيم في البلد (البلد الأم) أصلا إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد أدارته(عبد الغفار، 2002: 14)

وعرف صندوق النقد الدولي(IMF) :- الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لمؤسسة محدودة أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فردية (UNCTAD,1998,p2).

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD) :- يعرف الاستثمارالأجنبي بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمرالأجنبي ،أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها ، ويشمل الاستثمارالأجنبي وفقا (للاونكتاد) ملكية أسهم – رأسمال – الأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف ، وهي الاستثمارات التي تفضي إلى سيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج (UNCTAD, 1997, p108).

ثانيا : **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)**

تلعب التدفقات الرأسمالية ولاسيما تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI) Foreign Direct investment دوراً مهماً في التأثير على الاستثمار المحلي Domestic investment للبلدان المتلقية لها host countries إذ يعول عليها في ردم الفجوة ما بين المدخرات المحلية والاستثمار بدلاً من الاستدانة ، لذلك فأنها أخذت في مطلع القرن الحالي مساحة واسعة من البحث والمنافسة في الأدبيات الاقتصادية (razin,2001,p1) فقد أثبتت الدراسات القياسية بأن تدفق دولار واحد من التدفقات الرأسمالية كالسندات والقروض بالإضافة إلى الاستثمارالأجنبي المباشر يترتب عليه زيادة الاستثمار المحلي بـ (50%) سنت (hecht , 2002, p4).

الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري ويعوض النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار ، ويساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته ، أيضاً قد يساهم الاستثمار في تنمية قطاع التصدير ، مثال على ذلك مساهمته في

صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص (السامرائي، 2006: 76-77) . كذلك يلعب دوراً مهما في رفع الكفاءة Efficiency وزيادة الإنتاجيةProductivity لعوامل الإنتاج ، فضلاً عن دوره في تنمية أنشطة البحوث والتصدير في الدول المضيفة والحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة Engine of Technological Development ويعمل على رفع المهارات Skills وزيادة القابلية على الابتكارInnovative Capacity واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة ، كذلك يلعب الاستثمارالأجنبي المباشر دوراً مهماً في رفع حصيلة الدولة من الضرائب بالإضافة إلى مساهمته في الوصول إلى الأسواق العالمية وتعزيزه من المنافسة في الأسواق المحلية ، لذا فليس من الغرابة أن تتسابق بلدان العالم المختلفة في السعي للحصول على المزيد من الاستثماراتالأجنبية ، فقد غيرت الكثير من الدول النامية دساتيرها وقوانينها لغرض جذب المزيد من الاستثمارات لها . فعلى سبيل المثال فأن الصين غيرت العديد من فقرات دستورها ولاسيما في عام 2004 كذلك الحال مع مصر فقد سنت العديد من القوانين التي تدعم هذه العملية مثل قانون رقم (43) لسنة 1974 والذي عدل بالقانون (32) لعام 1977 الذي يشجع الاستثمار في المناطق الحرة وقانون (54) لسنة 1979 الذي تضمن بعض الإعفاءات الضريبية والسماح للمستثمرين الأجانب باستيراد احتياجاتهم المختلفة (صبري،2002 : 19)

كذلك عملت بعض الدول إلى إعطاء مساعدات مالية لغرض تشجيع إقامة وتوطين أنواع معينة من الصناعات ذات الطبيعة التكنولوجية الحديثة على اشتراط تحديد مدة زمنية معينة لدرجة الحداثة (Ghose , 2004, p1) وقد ارتفعت حصة البلدان النامية من تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر من (26%) عام 1980 إلى (37%) في عام 1997 أما البلدان المتقدمة فقد بلغت حصتها من التدفقات الرأسمالية (203،7) مليار دولار عام 1995 مشكلاً (61،5%) من أجمالي الاستثمارات ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (79،1%) عام 2000 وكما مبين في الجدول (1) أما البلدان العربية فأننا نلاحظ أنها لم تتلقى سوى (14،3) مليار دولار عام 1995 أي ما يعادل (0،4%) من أجمالي الاستثمارالأجنبي ، مما يدل على ابتعاد الدول العربية بصورة عامة عن تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر ، كما شهدت التدفقات العالمية هي الأخرى تدهورا حادا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 إذ أخفضت من (1270) مليار دولار في عام 2000 إلى (735) مليار دولار عام 2001 توزعت بواقع (503) مليار دولار للبلدان المتقدمة مشكلاً أكثر من (68%) من حجم الاستثمارالأجنبي المباشر ، بينما كانت حصة البلدان النامية (232) مليار دولار مشكلاً حوالي (32%) من

حجم الاستثمارالأجنبي المباشر ، ثم ارتفعت في عام 2006 إلى (1305،9) مليار دولار كما موضح في الجدول (1) (Jayaratnam, 2003, p1).

جدول (1) يبن تدفق الاستثماراتالأجنبية إلى بلدان العالم المختلفة

البلدان / السنة	1995	1999	2000	2001	2006
العالم	331,3	1075	1270	735	1305,9
البلدان المتقدمة	203,7	830	1005	503	857,5
البلدان النامية بضمنها البلدان العربية	127,6	245	265	232	441,5
البلدان النامية عدا البلدان العربية	113,3	222	240	210,5	3791,5
البلدان العربية	14,3	23	25	21,5	62,4

المصدر: الوزني ، عادل عيسى كاظم ، الاستثمارالأجنبي المباشر في بلدان آسيوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2005 ، ص30

ثالثا: أشكال الاستثمارالأجنبي المباشر(FDI)

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عدة أهمها :-

1-مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك) تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمرالأجنبي والمستثمر المحلي وبنسب متفاوتة تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب .

2-مشروعات تمتلكها الشركاتالأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصرالأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار ، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها ، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمرالأجنبي.

3-الشركات المتعدية الجنسية[*] :- وهي الشركات التي تملك مشاريع كبيرة في دول مختلفة من العالم حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها ويمكن القول بأن الاستثمارالأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية شيآن متلازمان اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة (الكفري، 2010) .

رابعا: الاستثمارالأجنبي المباشر في العراق

سنحاول أن نتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من خلال استعراض الجوانب التالية:

1- نبذة تاريخية عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

الاقتصاد العراقي يتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات متمثلة بـ (الثروات الطبيعية والبشرية والسوق الاستهلاكية الكبيرة والحوافز والضمانات التي يقدمها العراق) التي تجعله منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية ، كما تعمل الحكومة العراقية جاهدة لتوفير كافة الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي والتي جسدها بشكل واضح قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ومدى أهميته في جذب الاستثمارات الوطنية وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار رؤوس أموالهم في العراق ، فيرى أن واقع الحال يفصح عن وجود محددات أو معوقات سياسية وأخرى اقتصادية تعرقل عمل الشركات متعددة الجنسية وتمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق والتي سوف نتطرق لها لاحقاً .

وبالرغم من أن العراق في الواقع لم تقم فيه استثمارات بالمعنى الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن المؤسسات التي تمثل الاقتصاد العراقي قد تعاملت مع بعض الشركات على وجه الخصوص في مجال القطاع النفطي في الخمسينات من القرن الماضي وتمثلت بمجموعة من الشركات الأوربية فضلاً عن الشركات البريطانية والتي قامت بالاستثمار في القطاع النفطي (الاستخراج والتكرير) ، بدأت الاستثمارات الأجنبية في العراق بعد اكتشاف النفط عام 1927 إذ رغبت الحكومة العراقية بتعزيز المشاريع التنموية وتطويرها من خلال الاستعانة بالشركات الأجنبية وذلك لضعف الإمكانات المحلية في الداخل ونقص الخبرات الفنية والإدارية في هذا المجال ، ثم بدأت مرحلة التطور الفعلي لهذا الاتجاه الاستثماري بعد إنشاء مجلس الأعمار عام 1950 ففي فترة ما بين 1920 إلى 1958 كان الاستثمار بشكل عام ضعيفاً على مستوى الميادين المختلفة في

---

[*] الشركات المتعدية الجنسية هي عبارة عن مشروع يقوم باستثمارات أجنبية مباشرة تشمل عدة اقتصاديات قومية وتوزع نشاطاتها الإجمالية بين مختلف البلدان بهدف تحقيق الأهداف الإجمالية للمشروع ، للمزيد ينظر في ذلك : عوني فهد العزي ، التنظيم القانوني للشركات المتعدية الجنسية والعولمة ، بيت الحكمة بغداد ، 2002 ، ص6

الاقتصاد العراقي بسبب سيطرة الاحتلال البريطاني ، أما الفترة الممتدة ما بين 1959-1979 فهي فترة قلقة جداً من الناحية السياسية لاحتوائها على الانقلابات المتتالية فلم يجنِ العراق من هذه الفترة سوى تأخر عملية التنمية الاقتصادية ولاسيما أن الشركات الاستثمارية تحجم عن الاستثمار في بيئة سياسية غير مستقرة وبالتالي فلم يكن الاستثمار حقيقياً باستثناء بعض العقود التي تم تنفيذها ،أما الفترة الممتدة ما بين عامي 1980-2003 كانت فترة سيئة جداً من الفترات التي سبقتها حيث مر العراق بعدة حروب منها الحرب الإيرانية العراقية التي دامت ثمانية سنوات وكذلك غزو العراق للكويت من بداية عقد التسعينات وفترة الحصار الاقتصادي الذي دام ثلاثة عشر سنة ،أضافة إلى لجان التفتيش التي كانت تصول وتجول وتمنع وتسمح كما تريد والذي وصل بها الحال إلى منع الاستيراد بدعوى أن ذلك يدخل في التصنيع العسكري فكيف يكون هناك مواقع للاستثمار الأجنبي (العبودي، 2009: 141-144) .

وبعد عام 2003 انتهت حقبة نظام سياسي جديد وبدأت مرحلة نظام آخر بعد اجتياح القوات المحتلة للعراق بحجة أسلحة الدمار الشامل التي زعمتها قوات التحالف المحتلة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد الأسوأ في تاريخ العراق ، إذ فقد العراق سيادته الوطنيةوأخذ الاحتلال شخصية المستثمر فهو الشركة وهو البلد المضيف في وقت واحد فلا حسيب ولا رقيب تماماً كما كان في مرحلة الاحتلال البريطاني آنفة الذكر فالتاريخ يعيد نفسهُ وقد جعل هذا النهب الاستعماري قانونياً بإصدار الحاكم المدني لسلطة الأتلاف المؤقتة (بول بريمر) القانون بالمر المرقم 39 لسنة 2003 الذي فتح الباب على مصراعيه وجعل العراق مباحاً للمستثمرين الأجانب بما يحقق مصالحهم دون أن يضع ضوابط تعدد بالنفع إلى البلد(ابو بكر،2009: 2) .

ولازال الاستثمار الأجنبي المباشر متضعضعاً وغير مستقر في العراق حتى بعد 2003إلى وقتنا الحاضر لا سباب كثيرة منها فقدان الاستقرار الأمني والسياسي والفساد المالي والإداري وعدم صلاحية البنى التحتية حيث أن التحديات الأمنية تقف عقبة أمام عملية إعادةالأعمار ، وتبدو المسألة واضحة عندما نجد أن جزء كبيراً من التخصيصات الاستثمارية لكل من مجالس المحافظات والدوائر الحكومية والتي أصلها من عائدات النفط لم يتم الاستفادةمنها رغم الحاجة الملحة لها في توفير الخدمات العامة الضرورية وبناء البنية التحتية المهدمة وتوفير فرص العمل لآلاف العاطلين مما يدل مدلولاً كاملاً على النفط العراقي الذي كنا نعده نعمة تحول إلى نقمة حيث استنزفت فترات الحروب إمكانياته وخاصة في هذه الفترة والتي تمثلت بعد عام 2003 ودخول القوات الأمريكية المحتلة وتغير النظام السياسي في البلد ، والجذير بالذكر فأن هناك مزايا يتميز بها النفط العراقي

قلما نجدها في غيره من النفط الموجود في العالم وهي تعزى إلى عوامل طبيعية واقتصادية جعلت العراق يمثل مركزا مرموقا في عالم النفط وهي كالآتي :

أ-المزايا الطبيعية أو الجيولوجية(هادي،2012: 51) :

- خلو الأراضي العراقية من الهزات الأرضية
- غزارة الآبار العراقية وقلة عمقها
- نوعية النفط العراقي
- الموقع الجغرافي للعراق

ب-المزايا الاقتصادية :

- الاحتياطيات الضخمة : يحتوي العراق على (112) مليار برميل من الاحتياطي النفط المؤكد وهو ما يمثل (11%) من الاحتياطي العالمي المقدر بـ (1087) مليار برميل، وقد قدرت أدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل الاحتياطيات النفطية غير المؤكدة في العراق إلى (400) مليار برميل ، كما يشير الخبراء إن لدى العراق أكثر من (526)بئر نفطي لم يكتشف (الشبيبي،2001: 16) .
- العائدات الممتازة : تلعب الإيرادات المقدرة للنفط العراقي دوراً هاماً في جذب الشركات المستثمرة ، ويمكن توضيح العائدات الاقتصادية للنفط العراقي من خلال حساب سعر برميل النفط على أساس (22) دولار كمتوسط للأسعار ، فلو افترضنا أن الإنتاج النفطي العراقي وعن طريق الشركات الاستثمارية قد وصل إلى (3,5) ملون برميل يومياً فأن الإيراد النفطي اليومي يصل إلى (77) مليون برميل ، وعلى افتراض ان كلفة استخراج البرميل الواحد هي (1,5) دولار يصبح الإيراد الصافي (71,75) مليون دولار يوميا ، وبافتراض تقاسم الأرباح بين الحكومة والشركات المستثمرة يصبح الإيراد الأخير (35,875) مليون دولا يوميا ، وهي إيرادات ليست بقليلة يمكن توظيفها لخدمة مشاريع التنمية الاقتصادية في العراق (أبو بكر،2009: 3) .
- ارتفاع العمر الإنتاجيللاحتياطي النفطي : يعد العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي من المعايير المهمة من الناحية الاقتصادية والسياسية ، فمن جهة أنها مصدر النقد الأجنبي لأصول فترة ومن جهة أخرى توفر الأمان والاستقرار السياسي في ظل الإمكانيات المتاحة لاحتياط النفط العالمي ، إذ بلغ متوسط العمر الافتراضيلاحتياطيات العراق عام 2009 إلى (164) سنة وهي أطول أعمار دول أوبك الخليجية (هادي والاعرجي2012 : 53) .

2- الإطار القانوني المنظم لعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق :

أ-القوانين الخاصة بوزارة النقط العراقية وتنظيم عملها وهي كالآتي :

- قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم (9) لسنة 2009 الصادر من مجلس النواب طبقا للمادة (61) حيث يتضمن القانون قيام النشاط الخاص باستيراد المشتقات النفطية حسب المواصفات العالمية التي تحددها الوزارات المختصة وخزنها ونقله وبيعها للاستهلاك المحلي مباشرة أو من خلال مخولين .
- قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام المرقم (64) لسنة 2007 الصادر من مجلس النواب طبقا للمادة (61) ، يهدف القانون إلى تشجيع القطاع الخاص في المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والإسهام في بناء القاعدة الصناعية من خلال الدخول في نشاط تصفية النفط الخام.
- قانون تهريب مكافحة النفط والمشتقات النفطية رقم (41) لسنة 2008 والذي يهدف إلى الحد من ظاهرة تهريب النفط الخام والمشتقات النفطية إلى البلدان المجاورة (الوقائع العراقية، 2007: 10)

ب-قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 :

يعكس قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 السياسةالاستثمارية في العراق أجمالاً والسياسية الاستثمارية المرتبطة بجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلد بوجه خاص ، يهدف هذا القانون إلى تشجيع وتنظيم رؤوس الأموال العربية والأجنبية في إطار السياسة العامة في الدولة بما ينسجم مع أهداف وأولويات استراتيجية التنمية الوطنية للسنوات 2004-2007 ولعل أبرز ما تضمنه قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 هي كالآتي:

أ-المادة (10) منه تضمنت المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب وهي كالآتي:-

-يتمتع المستثمر الأجنبي بغض النظر عن جنسيته بجميع المزايا والضمانات لأغراض مشاريع الإسكان .

-استئجار الأراضي اللازمة للمشروع الاستثماري على أن لا تزيد عن (50) سنة قابلة للتجديد

-يحق للمستثمر التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات وتكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات .

-فتح حسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية لدى المصارف الخارجية أو الداخلية .

- يحق للمستثمر توظيف واستخدام العاملين من غير العراقيين في حالة عدم إمكانية استخدام عراقي يمتلك المؤهلات اللازمة للعمل في المشروع وفق ضوابط تصدرها هيئة الاستثمار .

-يحق للعاملين الفنيين والإداريين من غير العراقيين العاملين في المشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى الخارج .

-يتمتع المستثمر الأجنبي والعاملين في المشروع من غير العراقيين حق الإقامة وتسهيل دخولهم وخروجهم بسهولة (الوقائع العراقية، 2007: 11) .

ب-المادة (15) منه تنص على العديد من الإعفاءات وهي كالآتي :

-يتمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من قبل هيئة الاستثمار بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (10)سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري .

- لمجلس الوزراء حق اقتراح مشاريع القوانينوتحديد أو منح إعفاءات إلى ما ورد أعلاه .

- للهيئة الوطنية للاستثمار زيادة عدد سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة المستثمر العراقي من المشروع لتصل إلى (15) خمسة عشر سنة أذ كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من (50%) .

ت-المادة (16) تنص في حال انتقال المشروع خلال مدة الإعفاء الممنوحة من منطقة تنموية إلى منطقة تنموية أخرى فيتعامل معاملة مشاريع المنطقة التنموية الجديدة من حيث الإعفاءات

ث-المادة (17) منه تنص على ما يأتي:

- إعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على أن يتم إدخالها خلال ثلاثة سنوات من تاريخ منح إجازة الاستثمار
- تعفى الموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره من الرسوم على أن يتم إدخالها خلال (3) سنوات من تاريخ أشعار الهيئة بالتوسيع أو التطوير .
- تعفى قطع الغيار المستوردة لأغراض المشروع من الرسوم على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على (20%) من قيمة شراء الموجودات .
- تمنح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية والعلمية إعفاءات إضافية من رسوم الاستيراد والأثاث والمفروشات لأغراض التحديث والتجديد مرة كل (4) سنوات على ان يتم إدخالها إلى العراق خلال (3) سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة(هادي والاعرجي2012: 56) .

3-العقود المبرمة فعلا مع الشركات الأجنبية في العراق :

سنوضح من خلال هذه الفقرة اهم العقود التي تم توقيعها بين كل من وزارة النفط العراقية وشركات النفط العالمية في مجال الاستخراج والتطوير حيث لم يشهد العراق توقيع عقود لتطوير حقوله النفطية المنتجة حالياً أو الحقول المكتشفة ولم تتطور بعد لا في عقد الثمانينات بسبب

الحرب العراقية الإيرانية ، ولا في التسعينات بسبب حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق من قبل الأمم المتحدة وانقطاع العالم الخارجي عن العراق ما عدا بعض الشركات الروسية والصينية في محاولات لتطوير بعض الحقول ، وحتى ما بعد 2003 فتدهور الظروف الأمنية و الأوضاع المضطربة غير المستقرة دفع الشركات النفطية ذات الخبرة والقدرة المالية والمالكة للتكنولوجيا المتطورة للعزوف عن القدوم والاستثمار في القطاع النفطي العراقي ولغاية سنة (2007-2008) وبعد انتظام الأوضاع بشكل نسبي يبعث على الطمأنينة وإعلان وزارة النفط عن وجود فرص استثمارية مما دفع الشركات الأجنبية وبشكل ملفت للنظر للمنافسة بالفوز على هذه الفرص الاستثمارية في القطاع النفطي العراقي حيث تم إعلان هذه الفرص في جولتين سنوضحهما كالآتي:

أ-جولة التراخيص الأولى :

تم الإعلان عنها في 30 حزيران 2008 في الحقول [الرميلة الشمالي ، الجنوبي ، غرب القرنة ، الزبير حقول ميسان (بزركان ، فكة ، أبو غريب) وحقول كركوك (باي حسن)]، وقد أثمرت الجولة عن توقيع عقد حقل الرميلة مع ائتلاف شركتي BP البريطانية و CNBC الصينية ، بالإضافة إلى توقيع عقد مع ائتلاف شركتي EXXON MOBIL الأمريكية وشل الهولندية البريطانية لتطوير حقل غرب القرنة وكذلك الاتفاق مع أتلاف شركات ENI البريطانية ، OCCIDENTAL الأمريكية ، COGAS الكورية الجنوبية لتطوير حقل الزبير ، جميع هذه العقود تهدف إلى رفع إنتاج العراق من النفط الخام إلى (7ملايين برميل يوميا) خلال مدة ستة سنوات .

ب- جولة التراخيص الثانية :

والتي تم الإعلان عنها في 2008/12/13 (هادي والاعرجي،2009: 57)،ويمكن توضيح جولة التراخيص الثانية من خلال الجدول (2) وكالآتي:

ت	اسم الحقل	الشركة الحائزة على موافقة الاستثمار وفازت بالعقد	عائد المستثمر من كل برميل منتج	أنتاج الذروة برميل / يوم
1	حقل مجنون	ائتلاف شركتي شل الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية	$ 1,39	1,800 الف
2	حقل حلفاية	ائتلاف شركات CNBC الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية	$ 1,140	535 الف
3	حقل غرب القرنة	ائتلاف شركتي لوك أويل الروسية وشتات أويل النرويجية	$ 1,15	1800الف
4	حقل الغراف	ائتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجانكس اليابانية	$ 1,49	230الف
5	حقل بدرة	ائتلاف شركتي كاز بروم الروسية ، وكوكاز الكورية وبتروناس الماليزية TPAO التركية	$ 5,50	170 الف
6	حقل الكيارة	شركة سن أنكول	$ 5	120 الف
7	حقل نجمة	شركة سن أنكول	$ 6	110 الف

وبعد إكمال فعاليات جولتي التراخيص الثانية التي تمخض عن إحالة (7) حقول نفطية مكتشفة غير متطورة إلى أتلاف شركات عالمية بعقود خدمة ، الموضح تفاصيلها في جدول (3) وكالآتي :

ت	اسم الحقل	الشركة الحائزة على موافقة الاستثمار وفازت بالعقد	عائد المستثمر من كل برميل منتج	أنتاج الذروة برميل / يوم
1	حقل مجنون	ائتلاف شركتي شل الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية	$ 1,39	1,800 مليون
2	حقل حلفاية	ائتلاف شركات CNBC الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية	$ 1,40	535 الف
3	حقل غرب القرنة	ائتلاف شركتي لوك أويل الروسية وشتات النرويجية	$ 1,15	1800 الف
4	حقل الغراف	ائتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجانكس اليابانية	$ 1,49	230 الف
5	حقل بدرة	ائتلاف شركتي كاز بروم الروسية ، وكوكاز الكورية وبتروناس الماليزية TPAO التركية	$ 5,50	170 الف
6	حقل الكيارة	شركة سن أنكول	$ 5	120الف
7	حقل نجمة	شركة سن أنكول	$ 6	110 الف

وبذلك تكون كميات الإنتاج المضافة إلى إنتاج الوزارة من تطوير هذه الحقول السبعة (4،654) مليون برميل (وزارة التخطيط ،2012: 18-19) .كذلك وقع العراق عام 2010/ 2011 عقود مع شركات عالمية لتطوير حقوله النفطية ولرفع سقف الإنتاج إلى (11) مليون برميل يوميا في غضون السنوات الست المقبلة ، وتشير بيانات وزارة النفط العراقية إلى أن النفط الخام قد أرتفع إلى (968,0) مليون برميل عام 2011 بعد أن كان (743,0) و (862,0)

مليون برميل للأعوام 2007/ 2010 على التوالي، كما بلغ معدل الإنتاج للنفط الخام (2,7) مليون ب/ي في عام 2011 بعد أن كان معدل الإنتاج (2,0) و (2,4) مليون ب/ي للأعوام 2010/2007 على التوالي ، أما كمية النفط الخام المصدر هي الأخرىارتفعت لتبلغ (790,5) مليون برميل عام 2011 بعد أن كان (599,6) و(690,0) مليون برميل للأعوام 2010/2007 على التوالي، ونتيجة هذا الارتفاع في الإنتاج والتصدير للمدة 2011/2007 مما أنعكس إيجابيا على ارتفاع حصيلةالإيرادات النفطية فقد ارتفعت إلى (80959,4) مليون دولار عام 2012 بعد أن كانت (46580,9) و(60094,4) مليون دولار للأعوام 2011/2007 على التوالي (التميمي،2006: 211)،ويمكن الاستعانة بالجدول (4) لتوضيح مدى مساهمة إيرادات النفط الخام في تكوين رأس المال الإجمالي في العراق وبالأسعار الجارية للمدة 2012/1999 ومدعما ذلك بالشكل البياني (1) :جدول (4) مساهمة إيرادات النفط في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في العراق للمدة2012/1999(مليون دينار)

السنة	إيرادات النفط (1)	رأس المال الثابت الإجمال (2)	نسبة رأس المال إلى إيرادات النفط 1:2 (%)
1999	13654,5	382,60	2.8
2000	21676,1	759,19	3,5
2001	15966,4	131,30	8,2
2002	14829,5	1123,69	7.6
2004	21203,4	1966,83	9,2
2005	28790,6	6917,36	24
2006	35831,7	11465,18	32
2007	46580,9	27012,72	59
2008	72457,5	19318,8	27
2009	47572,9	11396,99	34
2010	61270,9	20885,7	36
2011	60094,4	23607,8	39
2012	80959,4	34902,7	42

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الحسابات القومية ، سنوات متفرقة – (*) بيانات سنة 2003 غير متوفرة بسبب ظروف الحرب

شكل (1)مساهمة إيراد النفط في تكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة 2012/1999

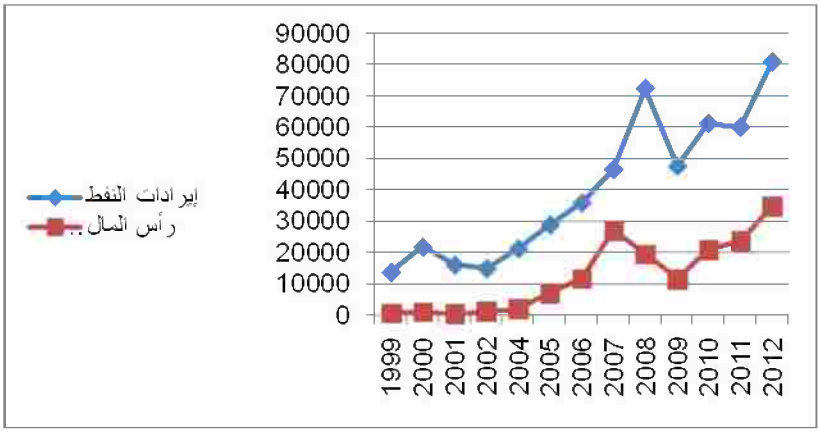

الشكل البياني من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

تلعب إيرادات النفط دوراً مهماً في تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي ، إذ أن هذه الإيرادات تمول القسم الأكبر من عملية التراكم الرأسمالي وبالتالي رفد موازنة الدولة بالموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية وخطط التنمية الوطنية ، نلاحظ من خلال بيانات جدول (4) أن نسبة مساهمة إيرادات النفط في تكوين رأس المال الثابت وبالأسعار الجارية للمدة 2012/1999 ارتفاعا ملحوظاً في نسبة مساهمة إيرادات النفط في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بدأ من عام 1999 بنسبة (2.8%) نتيجة تطبيق مذكرة التفاهم بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة عام 1997 التي سمح بموجبها زيادة صادرات العراق النفطية مقابل الحاجات الإنسانية ليصل إلى أعلى مستوى له عام 2007 بنسبة (59%) وذلك للارتفاع إيرادات النفط من (13654,5) مليون دولار عام 1999إلى (46580.9) عام 2007 مما أدى إلى زيادة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي إلى نحو (27012,728) مليون دولار ، ألا أن هذه النسبة أخذت بالتذبذب بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة التي مر بها العراق لاسيما بعد عام 2003 مما أدى إلى انخفاض إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى نحو

(42%) عام 2012 نتيجة ارتفاع إيرادات النفط إلى (80959.4) مليون دولار ، ومن خلال الجدول (5) يظهر لنا مدى مساهمة إيرادات النفط الخام في الناتج المحلي الجمالي .

جدول(5) مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2012/1999 (مليون دولار)

النسبة	إيرادات النفط (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	النسبة % (2:1)
1999	13654,5	17476,6	78,1
2000	21676,1	26017,4	83,3
2001	15966,4	21417,6	74,5
2002	14829,5	20962,1	70,7
2003	10511,2	15281,9	68,7
2004	21203,4	36638,2	57,8
2005	28790,6	49954,8	57,6
2006	35831,7	64805,3	55,2
2007	46580,9	87968,2	52,9
2008	72457,5	130528,7	55,5
2009	47572,9	117876,6	40,3
2010	61270,9	133660,6	45,8
2011	60094,4	187020,9	32
2012	80959,4	198853,6	40

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي الإجمالي لسنوات متفرقة ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012 ص2 .

شكل (2)مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2012/1999

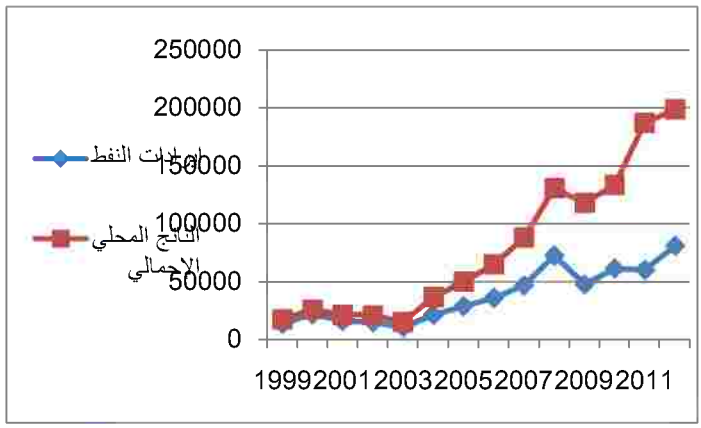

الشكل البياني من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى الاقتصاد القومي ومدى تطوره ، فهو المؤشر الأكثر وضوحاً المعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي ،إذ أن تطور الناتج المحلي الإجمالي ينعكس على تطور الدخل القومي وهذا يؤدي إلى تحسن مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد ومن خلال بيانات الجدول (5) نلاحظ نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نحو (83,3%) في عام 2000 وهي أعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى (68,7%) في عام 2003 بسبب ظروف احتلال العراق وتوقف إنتاج وتصدير النفط ، أما بعد عام 2003 انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بشدة بمقدار(40,3%) عام 2009 بسبب حالة الركود الاقتصادي العالمي عموما وفي قطاع النفط الخام وعدم تحسن مستوى الإنتاج بالشكل عما كان عليه قبل عام 2003 ، في حين بلغت أقل نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 إذ بلغت نحو (32%) سبب الانخفاض هو استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي ، كذلك بسبب تدهور الوضع الأمني وصعوبة تصدير النفط الخام وفق الطاقة التصديرية الممكنة ، ثم بعد ذلك عاد إلى الارتفاع فقد بلغ نحو (40%) في عام 2012 بسبب ارتفاع أنتاج القطاع النفطي وبالتالي الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية ، ونتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل عام ولاسيما أسعار النفط العراقية مما أ نعكس على الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية

خامسا :المحددات أو المعوقات غير الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

يواجه الاقتصاد العراقي إشكالية تتمثل في أن هناك عدد من العوامل التي تشكل في مجملها عوامل غير جاذبة لرجال الأعمال الأجانب بصورة عامة في توظيف استثماراتهم في الاقتصاد العراقي ، وهنا فأن الضرورة المنطقية تستدعي العمل على تجاوز تلك العوائق من أجل تفعيل عملية الاستثمار في العراقي ،وبشكل عام تقسم المعوقات الطاردة للاستثمار إلى قسمين :

1- المحددات أو المعوقات الاقتصادية :هناك عدد من المحددات أو المعوقات الاقتصادية التي تواجه دخول الشركات متعددة الجنسية في العراق وهي :

أ-ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي :

أن العراق يمتاز عموما ، بأنه ذو قدرة استيعابية ضعيفة ، وهذه تشكل احد الكوابح بوجه دخول الشركات والاستثمارات إلى السوق العالمية ، إذ أن القيام بالمشاريع لا يتطلب فقط توفر الأموال الاستثمارية ، وإنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة والتي تتضمن (مواد البناء والمكائن والمقاولين والإداريين والمهندسين والعمال الماهرين فضلا عن البنى التحتية) وفي علاقة طردية نقول أن زيادة المشاريع تنطوي على طلب متزايد للعوامل المساندة ، وان شحة أو قلة تلك العوامل تؤدي إلى رفع مستوى أسعارها ، وبالتالي زيادة كلفة المشاريع والتي تعني هبوط العائد يجعل المشروع قليل الجدوى ومن ثم التوقف عن التنفيذ ، هذا يعني أن البلد لن يتمكن من استيعاب المشروع .

ب-معدلات التضخم العالية في الاقتصاد العراقي :

التضخم يعد من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، إذ بلغت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك نحو (6943) عام 2003 مقارنة بعام 1993 ويعني ذلك أن السلع والخدمات التي كانت تكلف (100) دينار عام 1993 يحصل عليها المستهلك بقيمة (6843) دينار في عام 2003 ، أي بمعدل تراكم سنوي قدره (53%) ، إذ أن التضخم يعطل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبة للسلع والخدمات ، كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار ، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في تنبؤ تكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة ، وعليه فأن التضخم يؤدي إلى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع طويلة الأجل (العقيدي،2005: 5).

ت–عدم وجود أسواق مالية متطورة :

أن السوق المالية هي ممول رئيسي لشركات قطاع الأعمال ، وهي السبيل المفضل الذي يلجأ أليه المستثمرون والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية ، وأن الافتقار إلى الأسواق المالية أو ضعفها أو عدم استقرارها تشكل عامل طرد للمستثمر الأجنبي .

ث–انعدام الشفافية :

البنية الاقتصادية العراقية تفتقر إلى الشفافية Transparency التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسية وأصحاب رأس المال ، والشفافية هنا هي المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن على ضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار .

2–المحددات أو المعوقات السياسية :المناخ السياسي في البلد له أهمية كبيرة في التأثير على القرار الاستثماري ، وبصورة عامة يمكن أن نحدد أهم تلك المحددات وكالآتي:

أ– افتقار العراق إلى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق

أن وجود مؤسسات فاعلة وقوية والتي من الممكن أن تكون عاملا مساعدا في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة ، وهذه المؤسسات تشكل عامل من عوامل الجذب للشركات والاستثمار الأجنبي المباشر ، لذا فان افتقارالعراق إلى تلك المؤسسات يتناقض مع إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية إلى العراق .

ب–ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق :

أن أهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي دولة كانت متقدمة أم نامية هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني ، إذ أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في العراق (العامري، 2006 : 2).

الاستنتاجات :

1– للاستثمار الأجنبي المباشر دور تاريخي خاصةً في قطاع النفط العراقي منذ اكتشاف النفط عام 1927وهذا ما يدل على معرفة المستثمر الأجنبي بالبيئة العراقية منذ وقت طويل .

2– للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في استغلالوالاستفادة من الموارد المالية والبشرية المتاحة والمتوفرةفي العراق ، ودوره في ردم الفجوة ما بين المدخرات المحلية والاستثمار.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤديإلى رفع الطاقة الإنتاجيةوإيصالهاإلى مستويات تجعل العراق يأخذ مكانه الصحيح في الساحة العالمية كأبرز المصدرين للنفط ، كذلك يساهم في إدخال التكنولوجيا الحديثة لاستخدامها في تطوير حقول النفط وخلق أسواق جديدة للتصدير.

4- البيئة العراقية على الرغم من المحددات والمعوقات الكثيرة التي تعاني منها سياسياً واقتصادياً ، ولكنها كانت جاذبة للمستثمر الأجنبي حيث نجد المستثمرين يتهافتوا على وزارة النفط من الشركات العالمية في مجال النفط لتقديم عروضها لأجل المشاركة في المنافسة على عمليات تطوير الآبار حيث ظهر ذلك واضحاً من خلال جولات التراخيص الأولى والثانية .

5- العراق يمتلك قاعدة رصينة من المورد النفطي تجعله يمثل المرتبة الثانية في العالم من الاحتياطات المؤكدة بعد المملكة العربية السعودية ، مما يتيح له المجال ليكون من البلدان المهمة في تصدير النفط .

6- بالرغم من صدور العديد من القوانين والتشريعات التي تسمح وتشجع على الاستثمار الأجنبي لاسيما قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 إلا أن البيئة القانونية تكاد تكون عاجزة تماماً عن توفير المناخ الاستثماري الملائم بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي .

7- حالة الفساد المالي والإداري أصبحت من أهم المشكلات التي تعاني منها السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003 مما له الأثر الكبير على تبذير الأموال المحصل عليها من تصدير النفط الخام العراقي .

التوصيات :

1- إقامة سوق مالية متطورة لتوفير السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية وخاصة المشتركة منها بين المستثمرين المحلين والجانب.

2- فسح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص لتطوير الصناعة النفطية العراقية التي تشكل العمود الفقري للدخل القومي للبلاد من خلال العمل على إزالة كافة المعوقات التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق .

3- العمل على وقف النزاعات المسلحة والصراعات السياسية على المناصب والمحاصصة الطائفية والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يبعث روح الأمل والطمأنينة في نفوس المستثمرين والحفاظ على ممتلكاتهم لمواصلة الاستثمارات الخاصة داخل البلد .

4- محاربة أوجه الفساد المالي والإداري كافة عن طريق هيئات النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكتب المفتش العام من اجل القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي بما يضمن عدم استنزاف وتبذير الأموال العامة ولسد العجز في الموازنة العامة .

5- تفعيل دور قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المتضمن تشجيع القطاع الخاص(المحلي والأجنبي) إذ أن ثمار هذا القانون كانت غائبة عن التطبيق .

6- العمل على خلق نوع من التوازن بين القطاعات الاستثمارية المختلفة وعدم تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات معينة وإهمال القطاعات الأخرى .

7- العمل على إقامة البرامج والمؤتمرات والندوات العلمية التثقيفية في سبيل توعية المواطن على أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير الاقتصاد العراقي ، ونشر الوعي وضرورةالاطلاع على تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاستثمارات الأجنبية ، بما يحقق من مكاسب وعوائد وتقديم أفضل الخدمات للمجتمع .

هوامش البحث :

لمصادر العربية

1- العبودي، احمد رحيم . الاستثمار النفطي في منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول مع استثمار للعراق ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2009 .

2- الشبيبي ، احمد صدام عبد الوهاب ، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق ..رؤية مستقبلية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مكتب بريد العشار، ص.ب (2690) ، 2001.

3- صقر، احمد صقر . النظرية الاقتصادية الكلية . الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات ، 27 شارع فهد السالم الكويت: 1983 .

4- التقريرالاقتصاديالسنويلعام 2012 . وزارةالتخطيطالعراقية ، الجهازالمركزيللإحصاء .

5- حمادة ،خليل . الطاقةفيالخليج – تحدياتوتهديدات

مكتبةالحرمينللأعلامالإسلاميعلىالموقعالإلكترونيالآتي: http://www.alhara main .co.uk/text /kotob/kotoba.htm.

6- السامرائي، دريد محمود ، الاستثمار الأجنبي والمعوقات والضمانات القانونية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، لبنان ، 2006 .

7- التميمي، سامي عبيد ، الاستثمار في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار لعام 2006 .مجلة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة ، بدون سنة .

8- عبد الحسين، صلاح . الاستثمارات الأجنبيةالمسوغات والأخطار . بغداد: بيت الحكمة ، 1998 .

9- الوزني ، عادل عيسى كاظم ، الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان آسيوية مختارة مع إشارة إلى الفرص المتاحة في العراق ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2005

10- العامري، عباس علي ،العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي ، عمان ، الندوة الاقتصادية بشأن مستلزمات وضوابط الاستثمار في العراق 2006/7/21.

11- العزي ، عوني فهد،التنظيم القانوني للشركات المتعدية الجنسية والعولمة،بيت الحكمة،بغداد2002

12- فيل تشنيسكي ، علم الاقتصاد الاشتراكي. ترجمة محمد صقر ،دمشق: دار التقدم العربي 1973 .
13- العقيدي، محمد عبد الكريم . آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق . العراق- بغداد: جريدة الزمان،العدد (2223)، 2005 .
14- الكفري، مصطفى العبد الله . الندوة الثالثة والعشرين حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ،. دمشق من 2010/1/5- 2010/5/25 .
15- صبري،محمود ، مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية . القاهرة: دار النهضة،2002 .
16- هادي، ميثم ربيع،الأعرجي، علي كريم . الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي .العراق: بحث منشور في مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد – جامعة كربلاء ، العدد (21) 2012 .
17- أبو بكر، الملا محمد. مميزات النفط العراقي الجاذبة للاستثمار . العراق: مقال منشور في جريدة الاتحاد ، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، العدد (35) ، 2009.
18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. ندوة بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. المنعقدةفيتونس، 25 مارس 1997 .
19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . معوقات الاستثمار في الدول العربية . بيروت: سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية رقم (7) ، السنةا لأولى .
20- عبد الغفار، هناء . الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا) بغداد، بيت الحكمة ، 2002
21- الوقائع العراقية- الجريدة الرسمية لجمهورية العراق . قانون الاستثمار رقم 13لسنة 2006 . العراق: العدد (4031) (28) ذو الحجة 1427هـ ، 17 كانون الثاني 2007.

المصادرالإنكليزية:

1-Ghose ,Ajit K .Capital inflows and investment in developing countries , Employment Strategy Department , 2004 .
2- Jayaratnam ,Ashwini. How D0es The Black Market Exchange Premium Affect Foreign Direct investment , Stanford University , may , 2003 .
3-Razin ,Assaf andSadka,Efraim , Labor Capital and Finance : international Flows , Cambridge University Press , England , 2001 .
4-sbongh , David glod, foreign direct investment in developing countries, finance and development , march 1985 .
5-UNCTAD , World investment Report . 1997.
6-UNCTAD ,Foreign Direct investment and Development , UNCTD,Series on Issues in International Investment Agreements , IIA - paper- Series , Geneva, Dec. 1998 .
7-Hecht,Yoel and other , interactions Between Capital inflows and Domestic investment : international panel Data , April , 2002.